

## النشرة الأسبوعية للضريبة غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي ١٤ أبريل ٢٠٢٠

### آخر المستجدات في الإمارات العربية المتحدة

#### فتح الباب أمام تقديم طلبات استرداد الضريبة للأعمال الأجنبية الزائرة

يمكن للأعمال غير المقيمة في الإمارات العربية المتحدة (الدولة) التقدم الآن بطلب إلى الهيئة الاتحادية للضرائب (الهيئة) لاسترداد ضريبة القيمة المضافة عن السنة التقويمية 2019.

وسوف تقبل الهيئة الطلبات المقدمة لاسترداد ضريبة القيمة المضافة حتى 31 أغسطس 2020 فقط، ويعني ذلك أنه يجب على الأعمال تقييم مدى أهليتها لاسترداد الضريبة والبدء في أقرب وقت ممكن باحتساب مبلغ الضريبة الذي يمكنها استردادها. للاطلاع على معايير الأهلية وقائمة الدول المؤهلة، يُرجى مراجعة [النشرة](#) الأخيرة الصادر عن "ديلويت".

#### تمديد الفترة الضريبية التي بدأت في 1 مارس 2020 لمدة شهر ميلادي واحد

كجزء من إجراءاتها الاستثنائية وحرصاً منها على دعم الأعمال في التعامل مع الآثار المترتبة على انتشار فيروس كوفيد 19، قررت الهيئة الاتحادية للضرائب ("الهيئة")، تمديد الفترة الضريبية الخاصة بالمسجلين للضريبة الانتقائية، التي بدأت اعتباراً من 1 مارس لمدة شهر ميلادي واحد استثنائياً لتنتهي في 30 أبريل 2020.

وبناءً على قرار الهيئة ستمتد الفترة الضريبية لتشمل مارس وأبريل 2020، ما يمنح الأعمال المسجلة فترة كافية للالتزام بالمهل المحددة في ظل الظروف الراهنة.

وبحسب ما جاء ضمن إشعار الهيئة، فيجب على الأعمال المسجلة للضريبة الانتقائية الالتزام بما يأتي:

- تقديم إقرارين ضريبيين منفصلين أحدهما عن شهر مارس 2020 والآخر عن شهر أبريل 2020، وذلك بحد أقصى يوم الأحد الموافق 17 مايو 2020.
- التأكد من استلام الهيئة للضريبة المستحقة الدفع عن الفترة الضريبية وفق الإقرارين الضريبيين المقدمين عن مارس وإبريل 2020، وذلك بحد أقصى يوم الأحد الموافق 17 مايو 2020.

### آخر المستجدات في عُمان

#### التدابير الضريبية للتصدّي لأزمة كوفيد-19

أصدرت وزارة التجارة والصناعة في سلطنة عمان قراراً وزارياً رقم 2020/57 بتاريخ 2 أبريل 2020، بشأن السماح المؤقت باستيراد المنتجات الغذائية والبضائع والمواد الصحية المستوردة إلى السلطنة "الضمان استمرار توفرها في السوق".

وينصّ هذا القرار الوزاري على السماح مؤقتاً باستيراد المنتجات الغذائية والبضائع والمواد الصحية دون كتابة البيانات الايضاحية عليها باللغة العربية، ويكون ذلك خاضعاً لشروط من ضمنها مراعاة كتابة جميع البيانات الايضاحية باللغة الإنجليزية (كما يمكن إضافة لغة أخرى). وفي الوقت نفسه، يوضح القرار استمرارية المتطلبات والعمليات الأخرى والتي تتضمن ما يلي: يُحظر استيراد كافة المنتجات الغذائية والبضائع والمواد الصحية المخالفة للمواصفات القياسية المعتمدة، كما تُفرض غرامة إدارية تصل إلى 1,000 ريال عماني على كلّ من يخالف أحكام القرار، وتضاعف الغرامة في حال تكرار المخالفة. وتجدر الإشارة إلى أنّ القرار دخل حيز التنفيذ اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره (أي من 3 أبريل 2020).

## إدارة الضريبة غير المباشرة في ظلّ أزمة كوفيد-19

توليد النقد: الخصومات والإلغاءات والتعويضات

### مارتن شرويدر

شريك، الضريبة غير المباشرة، المملكة العربية السعودية

في ظلّ هذه الجائحة التي ألقت بثقلها على الاقتصاد، تتوقع الأعمال حصول تأخير في التوريدات وجمع الفواتير، أو إجراء الخصومات أو حتى إلغاء التوريدات. فبالإضافة إلى التأثير الذي يطرأ على إجمالي أرباح الأعمال، فإن ذلك قد ينعكس أيضاً على ضريبة القيمة المضافة. وبشكل عام، فإنّ هذا التأثير سيطل كلاً من المورد والعميل، سواء لناحية المبيعات (الحسابات المستحقة القبض) أو المشتريات (الحسابات المستحقة الدفع).

ففي الحالات التي يتمّ فيها القيام بتوريدات خاضعة للضريبة، يتعين على الأعمال إصدار فواتير ضريبية وتحصيل الضريبة من عملائها ومن ثمّ تحويلها إلى جهة الضرائب المعنية. وبالقدر الذي تكون فيه الضريبة مستحقة الدفع عن التكاليف المتكبدة، تكون هذه الضريبة قابلة للخصم إذا كانت التكاليف مرتبطة بأنشطة خاضعة لضريبة القيمة المضافة. وبالقدر الذي تقوم فيه الأعمال بتوريدات مُعفاة من الضريبة (أو خارج نطاق الضريبة)، فإنه لا يجب تحصيل ضريبة القيمة المضافة من العملاء وتحويلها إلى جهة الضرائب المعنية. وعموماً، تؤدي مزاولة الأنشطة المعفاة من الضريبة (أو خارج نطاق الضريبة) إلى تقييد عملية استرداد الضريبة المستحقة عن التكاليف المتكبدة.

وبشكل عام، تؤدي الخصومات وإلغاء التوريدات إلى تخفيض الأساس الضريبي، فإذا تمّ تحصيل ضريبة القيمة المضافة عن سعر البيع الأصلي (الأعلى) وتحويلها، فقد يمنح الخصم أو الإلغاء الحق في استرداد مبلغ الضريبة من قبل المورد الذي قام بدفع هذا المبلغ سابقاً. وبالتالي، عند قيام العميل بطلب استرداد ضريبة القيمة المضافة عن سعر الشراء الأصلي الأعلى، فإنه ينبغي مراجعة هذا الاسترداد الضريبي (بشكل جزئي). ويمكن أن يكون لإصدار الإشعارات الدائنة في الوقت المناسب تأثير كبير على التدفق النقدي للضريبة.

كما يجب على الأعمال المؤهلة لاسترداد جزء من ضريبة القيمة المضافة والتي تمنح خصومات أو تقوم بإلغاء التوريدات ككل، أن تأخذ بعين الاعتبار تأثير هذه الإجراءات على حقها في استرداد الضريبة، وذلك بالاعتماد على ما إذا كانت التوريدات خاضعة للضريبة أو مُعفاة من الضريبة أو خارج نطاق الضريبة، تخضع للخصم أو الإلغاء. ومما لا شكّ فيه أن ذلك سيؤثر على استرداد الضريبة عن التكاليف الحالية والأصول الرأسمالية. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ إحدى الحلول المعتمدة في هذا السياق تقضي باستخدام آليات بديلة لتحديد أحقية استرداد الضريبة.

وفيما يتعلق بإلغاء التوريدات، فإن ذلك يتطلب من الأعمال القيام بردّ الرسوم التي تم إصدار فواتير ضريبية بشأنها في وقت سابق إلى العملاء. أما بالنسبة لإصدار القسائم، ففي مثل هذه الحالات يكون الدافع وراء ذلك هو المبررات الاقتصادية، ومع ذلك ينبغي النظر في هذه المسألة لضمان تطبيق الوضع الضريبي الأمثل. وللمزيد من التفاصيل بهذا الخصوص، فإنه يسعدنا مشاركتكم آراءنا.

## القطاع التعليمي من المنظور الضريبي

### كايت بايكون

مدير تنفيذي، الضريبة غير المباشرة

رئيس خدمات الضريبة غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي لقطاع التعليم

يُعتبر قطاع التعليم أحد المجالات الأكثر تضرراً جراء انتشار فيروس كوفيد-19، والذي تمّ على أثره إغلاق دور الحضانه والمدارس والجامعات التي ستبقى على هذا الحال حتى بداية العام الدراسي المقبل على أقلّ تقدير. وفي الوقت الحالي، يسعى مزودو خدمات التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي إلى اعتماد تدابير استثنائية لضمان استمرارية العمل حتى مطلع العام الدراسي المقبل في أغسطس/سبتمبر. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال الوضع على الصعيد العالمي مُحاطاً بالغموض، وهناك خطر كبير من عودة انتشار الفيروس أو استمرار جائحة كوفيد-19 إلى العام الدراسي المقبل. وعليه، يجب أن يكون مزودو خدمات التعليم على أتمّ استعداد لتبعات هذه الأزمة التي قد تمتدّ لفترة طويلة. كما لا يخفى وجود الكثير من التحديات التي سيواجهها هذا القطاع بسبب الإيرادات المنخفضة وضغوط التدفق النقدي، بالإضافة إلى خطر انخفاض أعداد الطلاب الأجانب وانخفاض حجم الإيرادات الحالية، ولهذا فإنه من المهم أن تبدأ الفرق المعنية بالشؤون المالية بالعمل فوراً على ضمان أن تكون أعمالها قادرة على الصمود في ظلّ هذه الأزمة والضغوط غير المسبوقة التي تتعرض لها.

من منظور الضريبة غير المباشرة، حان الوقت لتبدأ الأعمال التي تقوم بتوريد خدمات التعليم بالتفكير بشكل استراتيجي في كيفية استخدام إدارة الضرائب غير المباشرة لتعزيز وضع التدفق النقدي ودعم الجهود الرامية إلى استمرارية الأعمال. وباعتبارها من القطاعات التي غالباً ما تجد نفسها في وضع الردّ لأغراض ضريبة القيمة المضافة - في انتظار استرداد المبالغ النقدية من الجهة الضريبية في الدولة التي تمارس عملها فيها - تأتي هنا ضرورة إدارة عملية استرداد الضريبة بشكل فعّال. ففي حال كانت الأعمال قبل أزمة كوفيد-19، تميل إلى ترحيل أرصدة ضريبة القيمة المضافة إلى تاريخ لاحق إلى حين طلب استرداد مبالغ كبيرة تغطي فترة أطول، فإن الجهود يجب أن تصبّ حالياً في طلب استرداد المبالغ لكل فترة ضريبية وعلى قدر من السرعة والكفاءة. وبالطبع، فإنّ هذا الإجراء سيؤدي إلى تعزيز فرص الأعمال من حيث ضمان استرداد مبالغ أقلّ حجماً وأكثر تواتراً، والتي قد لا يستغرق تخليصها الكثير من الوقت من خلال إجراءات الموافقة التي تعتمد عليها الجهات الضريبية.

إضافة إلى ما تقدّم، تُعتبر هذه الفرصة مناسبة للأعمال من أجل النظر في أفضل السبل لإدارة الوضع الذي يؤهلها استرداد ضريبة القيمة المضافة، سواء من حيث السعي إلى تخفيض مبالغ الضريبة المدفوعة عن التكاليف المتكبدة حيثما أمكن، أو استرداد ضريبة القيمة المضافة إلى أقصى حدّ ممكن. وهناك العديد من الأعمال المعنية بتوريد خدمات التعليم التي لا تكون مؤهلة لاسترداد كامل ضريبة المدخلات نتيجة قيامها بتوفير سكن أو نقل للطلاب والذي يكون مُعفى من الضرائب. وستقوم هذا الأعمال باحتساب مقدار ضريبة المدخلات "العامة" أو "المتبقية" التي يحق لها استردادها باستخدام الآلية الأساسية لتجزئة ضريبة المدخلات. إلا أنّ هناك فرصة للبحث فيما إذا كان التقدم بطلب إلى جهة الضرائب المعنية من أجل استخدام آلية خاصّة قد يؤدي إلى نتائج أكثر إنصافاً ومنطقية، لا سيّما في الحالات التي يتمّ فيها اختيار آلية قائمة على الإيرادات، نظراً إلى احتمال انخفاض الإيرادات المتحصّلة من السكن أو النقل في الفترة الحالية، وبالتالي زيادة نسبة الاسترداد بموجب الآلية القائمة على الإيرادات.

هذا الملخص مخصص لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي أخذ المشورة به. ولا يغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضيع التي ناقشناها. لذا، نرجو عدم التصرف بناءً على محتوياته دون تلقي مشورة رسمية.